بسم الله الرحمن الرحيم

قال الرازي: القسم الثاني من هذا الكتاب في تأويل المتشابهات في الاخبار والآيات والكلام فيه مرتب على مقدمة وفصول.

فيقال مقصوده بذلك الآيات والاخبار التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله التي يجب عند نفي دلالتها على شيء من الصفات التي ينفيها وتسميته هذه الآيات والاحاديث كلها متشابهات واعتقاد ان المتشابه من ذلك له معنيان احدهما حق والآخر باطل وان ظاهرها باطل امر لم يذهب اليه احد من سلف الامة وأئمتها فان الله سبحانه وتعالى قد قال في كتابه منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وهذا حق وسنتكلم ان شاء الله على الآية حيث تكلم الناس عليها لكن المقصود هنا ان تعيين هذه الآيات والاخبار بانها من المتشابهات هو قوله ورأيه ورأي من يوافقه وكذلك كل طائفة من اهل الكلام والاهواء والبدع يجعلون ما خالف مذهبهم من القرآن والحديث متشابهاً وما وافقه محكماً والجهمية والمعتزلة لا يجعلون المتشابه ما ذكر هو فقط بل عندهم ما دل على ان الله يرى وان لله علماً أو قدرة أو مشيئة

أو وجهاً

أو وجهاً أو سمعاً أو بصراً أو انه يتكلم بنفسه أو غير ذلك فهو عندهم من المتشابه والقرامطة وغالية الفلاسفة عندهم اسماء الله الحسنى هي من جملة المتشابه وكذلك عندهم ما اخبر الله به من امور الآخرة هو من المتشابه وغرضهم بذكر لفظ المتشابه ان لا يؤمن بما دل عليه اللفظ بل اما ان يعرض عنه واما ان يحال الى معنى آخر بعيد عن دلالة اللفظ وكذلك القدرية من المعتزلة وغيرهم عندهم آيات القدر كلها متشابهة والمحكم ايات الامر واذا كانت كل طائفة تقول انه متشابه ما تقول الاخرى انه محكم كان تسميته لذلك متشابهاً من جملة دعاويه ولم يكن بد من الفرق بين المحكم والمتشابه وهو قد ذكر ذلك فيما بعد فيؤخر الكلام عليه الى موضعه اذ المقصود هنا ان لا يسلم له تسميته جميع هذه الآيات والاخبار متشابهة فان ذلك دعوى لم يذكر هنا حجتها

فصل ثم قال اما المقدمة فهي في اثبات ان جميع فرق الاسلام مقرون بأنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والاخبار. ثم ذكر تسعة عشر وجهاً بعد ما ذكره من النصوص الدالة على نفي الجسم الجسم وكلامه في الموضعين متقارب وقد ادعى هنا الاجماع على تأويل بعض الظواهر ومقصوده بذلك ان التأويل مما اجمعوا عليه في الجملة فمن نفاه مطلقاً

Copyright © King Saud University